جامعة الزقازيق
كلية الآداب
قسم الاجتماع

المدخل الاجتماعي لمواجهة التغيرات المناخية

اعداد
أ.د البسيوني عبد الله جاد البسيوني
استاذ علم الاجتماع
بكلية الآداب جامعة الزقازيق

ملخص : تنطلق الدراسة من وجهة نظر علم الاجتماع، لتتجاوز اللوم، لمن كانوا بسياساتهم الاستعمارية التاريخية سبباً في التغيرات المناخية الراهنة، وتتجاوز فكرة العدالة المناخية كإنصاف (على حد تعبير الفيلسوف الأمريكي جون رولز) لمن لم يحصدوا المغانم التي ترتب عليها الاحتباس الحراري وخلافه، وقدمت فكرة العدالة الاجتماعية كاعتراف، من جانب من مارسوا تاريخياً ممارسات أضرت بالكوكب منذ الثورة الصناعية الأولى، اعترافهم بالمسئولية التاريخية عن حفظ الطبيعة لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة، والاهتمام بالبيئة واعتماد التدابير اللازمة، وتعزيز التعاون الدولي نحو حماية البيئة كنوع من عدالة الاعتراف.

وتنقسم الدراسة لمجموعة محاور جاءت علي التوالي علي النحو التالي: أولاً منهجية الدراسة ، ثانياً: لمحة عن تطور النظر لمفهوم العدالة المناخية ، ثالثاً: التوجهات النظرية لمناقشة العدالة المناخية ، رابعاً: الإنصاف لمواجهة التغيرات المناخية ، خامساً: نحو نهج منصف لتوزيع مسئوليات تغير المناخ ، سادساً: النتائج. حيث توصلت إلي أنه إذا رغب العالم في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية ، فعلي الدول التي ساهمت تاريخياً في هذه الظاهرة من جراء ممارساتها التصنيعية ، أن تكون منصفة ، وتعترف بشكل عادل عن مسئوليتها عن زيادة معدلات التغيرات المناخية ، و تمد يدها و تساهم بنصيب الأسد في مواجهة هذه الظاهرة وفق اتفاقية دولية تحدد الالتزامات و الادوار و التوقيتات بشكل اجرائي ، كنوع من الاعتراف بمسئوليتها التاريخية عما أصاب الكوكب من خطورة قد لا تستثني ولا تُبقي ولا تذر.

الكلمات المفتاحية : العدالة الاجتماعية ، علم الاجتماع ، العدالة كاعتراف ، التغيرات المناخية

The social approach to climate change

summary :

The study proceeds from the point of view of the sociology, to go beyond blame for those who, with their historical colonial policies, were the cause of the current climate changes, and go beyond the idea of climate justice as fairness (in the words of the American philosopher John Rawls) for those who did not reap the spoils that resulted from global warming and so on, and presented the idea of justice Social recognition, on the part of those who have historically practiced practices that have harmed the planet since the first industrial revolution, their recognition of the historical responsibility for preserving nature for the benefit of present and future generations, caring for the environment and adopting the necessary measures, and strengthening international cooperation towards environmental protection as a kind of recognition justice.

The study is divided into a set of axes that came in succession as follows: First, the methodology of the study, Second: An overview of the development of consideration of the concept of climate justice, Third: Theoretical approaches to discussing climate justice, Fourth: Fairness to confront climate changes, Fifth: Towards an equitable approach to the distribution of responsibilities for climate change, Sixth: Results. Where I concluded that if the world desires to confront the phenomenon of climate change, the countries that have historically contributed to this phenomenon as a result of their industrial practices must be fair and fairly acknowledge their responsibility for increasing the rates of climate change. And it extends its hand and contributes the lion's share in confronting this phenomenon according to an international agreement that defines obligations, roles, and timings in a procedural manner, as a kind of recognition of its historical responsibility for the danger that befell the planet that may not be excluded, left, or left behind.

Keywords: social justice, sociology, justice as recognition, climate change

أولاً: منهجية الدراسة:

مشكلة الدراسة:

إذا استمررنا في ضخ غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون والميثان على وجه الخصوص) في الغلاف الجوي بالمعدل الذي نقوم به الآن، فسوف نلحق ضرراً جسيماً بالعديد من البشر، وفي الوقت ذاته فإنه من المعروف أن الآثار الضارة للاحتباس الحراري ستكون موزعة بشكل غير متساو عبر المجتمعات، والصورة العامة هي أنها ستضرب أكثر المجتمعات الفقيرة حاليا والأكثر عرضة للكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات، حيث أن هذه المجتمعات لديها موارد أقل لمكافحة آثار الاحتباس الحراري – على سبيل المثال، من خلال إقامة دفاعات ضد ارتفاع مستويات سطح البحر، ستكون التأثيرات على البشر في تلك المجتمعات شديدة – سوف يتضورون جوعاً مع تضاؤل إنتاج الغذاء، ويكونون فريسة للأمراض التي تنقلها المياه، وما إلى ذلك إذا لم نفعل شيئا لمنع حدوث ذلك(١).

مهمتي إذاً هي اكتشاف المبادئ التي يمكن أن توزع المسؤولية بطريقة يعرف كل فرد أو مجموعة ما يتعين عليهم القيام به من أجل التوصل لمسئولية جماعية نريد تحقيقها ، لا أرى طريقة أخرى للتعامل مع تغير المناخ إلا من خلال اتفاقية دولية تضع أولاً هدفاً شاملاً في شكل حد أقصى لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع أنحاء العالم، ثم التوقعات أنه ينخفض إلى أهداف لكل دولة على حدة، بحيث يكون لكل دولة التزام بتخفيض مستوى انبعاثاتها إلى الرقم وبحلول التاريخ المحدد في الاتفاقية(٢).

وقد يذهب البعض إلى أنه لا يمكن معالجة المشكلة ما لم يتم تطبيق سياسة جماعية لمكافحة الاحتباس الحراري بشكل قسري، ولهذا سنحتاج إلى شيء مثل حكومة عالمية، وفقا لوجهة النظر هذه، يجب معاقبة المجتمعات التي تفشل في تحقيق أهدافها المحددة، وهذا يعني ضمنا وجود سلطة راغبة وقادرة على فرض العقوبات المناسبة ، ونظرا لعدم وجود مثل هذه السلطة، فإنه مع تداعيات وتفاقم مشكلة التغير المناخي فسيكون الناس على استعداد لتوقيع عقد اجتماعي عالمي مع القدرة على فرض سياستها البيئية. ولكن الرؤية الموضوعية تذهب إلى أن هذا الأسلوب لن ينجح وستكون هناك مقاومة هائلة بمجرد أن تبدأ في فرض شروط على الدول القوية ، ما نحتاجه بدلا من ذلك هو نظام تغير مناخي قائم على التعاون الطوعي بين الدول،

(1) S. Caney, (2019). "Cosmopolitan Justice, rights, and Global Climate Change", Canadian Journal of Law and Jurisprudence 19, 255-78.
(2)S. Caney, (2005). "Cosmopolitan Justice, responsibility, and climate change", Leiden Journal of International Law 18, 747-75.

حيث يتمثل دور السلطة الدولية في المساعدة في تنسيق إجراءات هذه الدول من خلال تحديد أهداف الانبعاثات ، وأهداف السياسة الدولية في المساعدة في تنسيق إجراءات هذه الدول ، ثم مراقبة الامتثال لهذه الأهداف، وتحديد المتعثرين و أسباب تعثرهم في هذا الصدد. و افتراضي هنا مادام يمكننا التوصل إلى اتفاق بشأن سياسة عادلة لمعالجة تغير المناخ. ، و التوصل إلى اتفاق عادل، يمكننا أن نتوقع من الأطراف فيه الامتثال، طالما أنهم يعتقدون أن الآخرين يمتثلون أيضا، إذ أن التنفيذ القسري، حتى لو أمكن تفعيله، يصبح غير ضروري .

مبررات الدراسة:

تجد الدراسة الراهنة مبرراتها من جانبين: يرتبط الأول بزيادة نسبة الانبعاثات المباشرة على هذه الكائنات الحية كاملة، خاصة في واقعنا الأفريقي والعربي، حيث تشير الأدبيات ذات الصلة إلى أن القارة الأفريقية هي أكثر المناطق تضررا من التغيرات المناخية، إضافة إلى رؤية البعض[٣] بأن المنطقة العربية من أكثر المناطق التي ستتأثر بالتغيرات المناخية، رغم أن البلدان العربية مجتمعة تشارك فقط بنسبة ٤,٧١% من مجموع انبعاث غازات الدفيئة العالمية، وفقا لدراسة ذات صلة[٤]. ومن المناسب في هذا الصدد الإشارة إلى قضية سد النهضة وما ارتبط به من تداعيات ، وهو ما يرتبط بنموه واضطراد ظاهرة الفجوة الغذائية العربية في سلع معينة أهمها مجموعة الحبوب، يضاف لذلك قوى التخريب والتدهور المتفاقمين لكل من العوائل البحرية والبرية[٥] ، كما يتمثل الجانب الآخر لمبررات الدراسة في أنه حتى وقتنا الحالي لا يوجد اتفاق دولي ينص أو يحدد كيفية تطبيق مبدأ الاعتراف والإنصاف، فيما يتعلق بمسئولية جناة التغيرات المناخية تاريخياً، بحيث يبادرون بتوزيع الأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل منصف وعادل.

أهداف الدراسة:

وفي ضوء مشكلة الدراسة تحددت الأهداف في محاولة فهم التغيرات المناخية الراهنة في ضوء سياقات إنتاجها وتحديد مسئولية الجناه عن تعويض ضحايا جرائمهم، فضلاً عن تطبيق مبادئ العدالة كإنصاف، وكاعتراف من جانبهم بواجباتهم تجاه التكيف والتخفيف وضبط معدلات مظاهر التغيرات المناخية.

---

(١) زياد مخامرة، الوعي البيئي المفقود والمستقبل الموعود، في: بهجت قرشي، مشرف، التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤) ص٣٠٤.

(٢) محمد الراعي، تغير المناخ، التأثير والتكيف (المناطق الساحلية) (الفصل الرابع)، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية، تغير المناخ، أثر تغير المناخ على البلدان العربية (بيروت، ٢٠٠٩)، ص٤٩.

(٣) مي جردى و(آخرون)، التدهور البيئي: التحدي لاستدامة الحياة، في: سامر جبور (وآخرون)، الصحة العامة في الوطن العربي، محرر مشارك رُهام يموت، ترجمة البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية – المكتب الغقليمي لشرق المتوسط، مراجعة وتدقيق فؤاد محمد فؤاد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص٦٢.

تساؤلات الدراسة:

وترتبط التساؤلات بمشكلة الدراسة وأهدافها و قد تحددت في: ما العدالة المناخية وما فلسفتها وكيف تطور الاهتمام بها عالمياً؟ و ما المسئولية التاريخية عن الأضرار البيئية؟ و ما أبرز التوجهات النظرية لمناقشة العدالة المناخية؟ و كيف يمكن مواجهة التغيرات المناخية وفقاً للعدالة المناخية ؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المقترب المتعدد المناهج، حيث تطلب الموضوع اعتماد المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، وكذلك الوصفي.

مفاهيم الدراسة:

وفقا لعنوان الدراسة فإن أهم المفاهيم هي:

١- العدالة المناخية:

ومن خلال التطرق للكتابات حول مفهوم العدالة المناخية، فلقد ورد أن المقصود به هو: المعاملة العادلة لجميع الناس والتحرر من التمييز، مع خلق مشاريع وسياسات تعالج تغير المناخ والنظم التي تخلق تغير المناخ واستدامة التمييز[٦]، حيث أنها تعد أفضل طريقة لتوزيع أعباء تغير المناخ على رفاة البشر للأفراد والجماعات بالعدل أي العدالة في توزيع الأعباء وتكاليف التخفيف بالتساوي لحماية حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع[٧].

ورغم أن مصطلح العدالة المناخية يُعد مصطلح حديث إلا أن تحديده الواضح لم يتم إلا في الاتفاقيات الدولية منذ عام ١٩٩٢م الإطارية بشأن تغير المناخ[٨] ، ومن خلال مؤسسة ماري روبسون لعدالة المناخ Mary Robinson Foundation climate justice تحددت مضامين العدالة المناخية في ربط حقوق الإنسان والتنمية بتحقيق نهج محوره الإنسان وحماية حقوق الفئات الأكثر ضعفا، وتقاس أعباء ومنافع تغير المناخ وحلها بإنصاف، وتقر بالحاجة إلى

(١) Kerber Guillermo, Climate Change and Climate Justice "A Ecumenical Approach", In: Andrianos Lucas and Sneep J.W., Ecological Theology and Environmental Ethics, Echothee-11, Orthodox Academy of Crete, vol.2, 2012, p.232.

(2) Environmental Justice Foundation: Protecting Climate Refugees (EJF), 2015, p.6.

(٣) لمزيج من التفاصيل انظر:

UNEP-LEAP, Climate justice, https://leap.unep.org/knowledge/glossary/climate-justice, 30-12-2022.

الإشراف العادل على موارد العالم[٩] ، ولسد فجوة غياب تمثيل مصالح الأجيال القادمة، في عمليات صنع القرار، اقترحت مؤسسة ماري روبنسون – العدالة المناخية، أن يتم تعيين الحراس العالميين The Guardians للأجيال القادمة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وبذلك يساعدون في تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية، التي تعيش في فقر وتخلف مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال القادمة[١٠].

وفي ضوء ذلك يرى الباحث أن العدالة المناخية هي وسيلة عادلة لتحقيق إنصاف تجاه الممارسات التاريخية المجحفة التي مارستها الدول الاستعمارية في رحلة التصنيع والتنمية وما تولد عنهما من انبعاثات حرارية وخلافه، لتتحمل مسئوليتها لعبء التكلفة الاقتصادية التي تضر الدول النامية.

٢- **التغير المناخي:** وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يقصد به: "التغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الأنشطة البشرية التي تفضي إلى التغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي ، بالإضافة إلى التقلبات المناخية من فترة لأخري[١١]، وهذا هو التعريف الذي تتبناه الدراسة الراهنة. وغني عن البيان الإشارة إلى أن البعد الاجتماعي في العدالة المناخية، يؤدي إلى الانتقال من التركيز الوصفي في البعد السياسي، إلى التركيز المعياري على حقوق الإنسان، المهددة بآثار تغير المناخ، فمنظومة حقوق الإنسان هي إطار معياري موضوعي للكشف عن المظالم المناخية الرئيسية، الكفيلة بحماية أضعف مجموعات الفئات أو الدول من جراء التغير المناخي.

ثانياً: لمحة عن تطور النظر لمفهوم العدالة المناخية:

تُطرح قضية العدالة المناخية (Climate justice) بحدة على الأجندات الوطنية والإقليمية والدولية، ولا تخلو المناقشات بشأن التغيرات المناخية من توجيه اللوم والانتقاد لهذه الدول أو تلك على مسؤوليتها أمام "المجتمع الدولي"، فتتمسك بعض البلدان بالمسؤولية التاريخية وأخرى بالمسؤولية المشتركة وثالثة بالمسؤولية المشتركة لكن المتباينة[١٢].ومن الأجدر تجاوز هذه

(1) Mary Robinson Foundation climate justice, Principles of Climate justice, p.9. https://www.mrfcj.org/wp-content/uploads/2022/09Principles-of-Climate-Justice.pdf
(2) Ibid, p.11.
(٣) تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن العلاقة ين تغير المناخ وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، ٢٠٠٩م، ص٤.
(١) شكراني الحسين، العدالة المناخية.. نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، رؤى استراتيجية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، العدد ١ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، ص١٠١-١٠٨.

الأطروحات لطرح بدائل، كبلورة المقاربة الجيلية التي تتداخل فيها العدالة ما بين الجيل نفسه والعدالة ما بين الأجيال(١٣).

وفي ٢٨ أوت ٢٠٠٢ أجمع ائتلاف المنظمات الغير حكومية في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وأصدر وثيقة مبادئ بالي للعدالة المناخية Bali Principles of Climate Justice، وهي مجموعة مبادئ تهدف إلى تعريف تغير المناخ من منظور حقوق الإنسان والعدالة البيئية، ومن خلال ٢٧ مبدأ أساسيا مدرجا في هذا الإعلان، تضمن ان المساهمين في تغير المناخ كانوا هم الدول الصناعية الشمالية والشركات ، والتأكيد على حقوق البلدان المتأثرة بتغير المناخ، وتحديد التدابير الخاصة اللازمة لمكافحة تغير المناخ(١٤). وفي عام ٢٠٠٩ تم تشكيل شبكة العمل للعدالة المناخية Climate Justice Action Network، التي تبنت فكرة تغير النظام لا تغير المناخ ، للدعوة إلى تغييرات في النظم الاقتصادية والسياسية المسببة للتغير المناخي.

حيث تطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى، بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ، سواء عن طريق خفض الانبعاث "التخفيف"، أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة، مما يتطلب معرفة كيفية تحقيق العدالة المناخية(١٥). ويعمل دعاة العدالة المناخية، على إيجاد حلول لقضايا المناخ ومشاكل الطاقة، بهدف ضمان حقوق جميع الناس والأجيال القادمة. ولقد تضمن اتفاق باريس الذي تم التوقيع عليه في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥، ودخل حيز التنفيذ في ٤ نوفمبر ٢٠١٦، وعلى الرغم من تضييق مجال العدالة المناخية في إتفاق باريس، فإن مفهوم العدالة الاجتماعية لا يزال متجذرا بعمق في مطالب دول الجنوب، بالإضافة إلى أن تقاسم الدول لأعباء تغير المناخ (تقاسم الأعباء)، هو مسألة إنصاف. والإجماع المتزايد على أن الابتكار التكنولوجي وحده أثبت محدوديته وعدم كفايته، لمواجهة التحديات المرتبطة بتغير المناخ فإن الضرورة تزداد للاهتمام بالعدالة المناخية.

(2) Stem Review, "The Economics of Climate Change". (Wcbarchive nationalarchives.gov.uk).
http://mudancasclimatica.cptec.inpe.br/~rmclima/pdfs./destaques/sternreview_report_complete.pdf (acessed 3 June 2022).
(3) International Climate Justice Network, Bali Principles of Climate Justice, August 28, 2002.
(4) Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption, International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report, International Bar Association, 2014, p.76.

ثالثاً: التوجهات النظرية لمناقشة العدالة المناخية:

وفيما يتعلق بالتوجهات التي تناقش مسألة العدالة المناخية فإنه يمكن القول بأنها تتضمن توجه الدول الصناعية والتي تنطلق من أن التطور الاقتصادي وحماية مصالح الدولة وأمنها القومي هي أولوياتها ، أما المسؤولية البيئية فهي مشاركة بين جميع الدول كبيرتها وصغيرتها، وتبعا لذلك فالمطلوب هو تحرك جميع الفاعلين بغض النظر عن تحديد أساس المسؤولية التاريخية، وترفض هذه الدول التقسيم الذي جاء به بروتوكول كيوتو الذي بموجبه تلتزم الدول الصناعية بخفض الانبعاثات ، كما يصبح علي الدول النامية أن تلتزم بذلك .

في حين يتمسك التوجه التنموي مجموعة ٧٧ + الصين بالمسؤولية التاريخية للدول الرأسمالية عن الأضرار التي لحقت البشرية جمعاء منذ الثورة الصناعية الأولى، لذلك من حق الدول النامية أن ترفض كل رقابة دولية بيئية على صناعتها الناشئة، كما يتجلى توجه منظمة الأمم المتحدة في بلورة نهج توفيقي يقضي بأن المسؤولية البيئية مشتركة بين جميع الفاعلين، لكنها متباينة حسب الظروف الموضوعية والأولويات الوطنية والإقليمية في شأن القضايا التنموية والأهداف التي تسعى إليها كل دولة على حدة على نحو ما ورد في إعلان ريو دى جانيرو للعام ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية (في المبدأ السابع) واتفاقية الأمم المتحدة – الإطارية في شأن التغيرات المناخية (UNFCCC) (في المادة الثالثة)، وبروتوكول كيوتو لسنة ١٩٩٧ (في المادة ١٠)، ومفاد ذلك إعلان المسئولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة، والاهتمام بالبيئة واعتماد التدابير اللازمة، وتعزيز التعاون الدولي البيئي.

ومن حقنا أن نتساءل عن مدى نفعية تجاوز هذه التوجهات لعرض قضايا العدالة المناخية بشكل أعمق مع الأخذ في الاعتبار العدالة داخل الجيل نفسه، والعدالة ما بين الأجيال والالتزامات الجماعية ، ذلك أنه من خلال النظر للعدالة المناخية على هذا النحو، يصبح من الضروري تعزيز قضايا الاستدامة والإنصاف والعدالة بين جميع الأمم والشعوب، فالقضايا البيئية وهي قواعد آمرة أساسية لأنها تمس قضايا بقاء الجنس البشري علي قيد الحياة تمييزا لها عن المصالح الجماعية الخاصة والمصالح العامة ذات الأهمية ومن المناسب هنا التأكيد على أن شرعية نظرية الانصاف ما بين الأجيال Intergenerational Equity – بحسب إديث براون ويس Edith Brown Weiss، تؤكد على الاعتراف بـ"توريث/أو انتقال" الكرامة والمساواة والحق في الأسرة الإنسانية الواحدة كقاعدة أساسية حيث يجب أن نشجع الإنصاف ما بين الأجيال، فلا نسمح للجيل الحالي باستغلال الموارد وحرمان الأجيال المقبلة منها، ولا تفرض قيودا غير معقولة على الجيل الحالي لمواجهة الحاجات المستقبلية غير المعروفة ، كما يجب ألا نطلب من أحد الأجيال التنبؤ بأفضليات الأجيال المقبلة، إذ يصبح (من واجبنا) أن نمنح مرونة

للأجيال المقبلة لتحقيق غاياتها انسجاما مع قيامها، مع قيمها إعترافاً باختلاف التقاليد الثقافية لكل جيل(١٦).

ويمكن توظيف ذلك في مراعاة وتلبية حاجات الأجيال العربية الحالية من الموارد الطبيعية من دون المساس بقدرة الأجيال العربية المقبلة في الاستفادة من هذه الموارد مناصفة ، ويتضمن ذلك أهمية تعزيز العدالة ما بين الجيل نفسه والعدالة ما بين الأجيال المتعاقبة في الاستفادة بإنصاف من الموارد الطبيعية المتاحة ومدى قدرتها على ضمان استدامة وصيانة الأنظمة الإيكولوجية للأجيال المقبلة(١٧)، وهو ما يتشخصن في فكرة التنمية المستدامة ذاتها حيث الحفاظ على العلاقة المتوارثة بين الأجيال، بحيث يمكن للتنمية أن تستجيب لحاجات الأجيال الحالية، من دون التضحية بحق الأجيال الجديدة في ثروات بلادها ومواردها، وكذلك أحقية كل جميل في الاستفادة من الثروات الطبيعية في حدود الممكن مع عدم جواز مراكمة الديون البيئية والديون المالية والديون الاجتماعية.

رابعاً: الإنصاف لمواجهة التغيرات المناخية:

ونظراً لأنه يمكن عقد اتفاقية توزع فيها المهام والمسئوليات والجزاءات، فإن هذه الاتفاقية لا يمكن إنفاذها قسرا، في غياب سلطة عالمية تتمتع بسلطة كافية تحت تصرفها، فمن غير المرجح أن تمتثل الدول للاتفاقية ما لم تكن تعتقد أن التكاليف التي يتعين عليها تحملها هي تكاليف عادلة، كما وأنه يتعين على الحكومات التي وقعت على الاتفاقية إقناع سكانها بفعل ما هو مطلوب، بما في ذلك إجراء بعض التغييرات المهمة في أنماط حياتهم، يمكنهم سن تشريعات تجبر المصانع ومحطات الطاقة على منع انبعاثاتها، كما يجب أن يكونوا قادرين على توعية مواطنيهم بأن الأهداف التي حددها المجتمع الدولي عادلة(١٨). وكم أثبتت الممارسات العالمية الجيدة في مجالات متنوعة، قدرة المكانة التي تلعبها مبادئ العدالة والإنصاف في إنجاز مهامها، نحو إقناع الأطراف. وفي حالة تغير المناخ، لا يمكن لأي بلد طرح مبدأ "نحن لا نفعل شيئا، ولكن كل شخص آخر يفعل شيئا، ونتوقع من الآخرين أن يروا هذا على أنه اقتراح عادل محتمل ، وعلى ذلك يصبح الأمر كافياً لتحفيز الأطراف بشكل عادل للمساهمة بقدر اسهامهم في تغير

(1) Lawrence Susskind, Environmental Diplomacy: Negotiating More Effective Global Agreements (Oxford Oxford University Press, 1994), p.54.

(٢) علي عبد القادر علي، ملاحظات استكشافية حول النمو المستهدف والتنمية في الدول العربية، مجلة عمران (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد ١ (صيف ٢٠١٢)، ص٢٦.

(3) C. Albin, Justice and Fairness in International negotiation (cam-bridge: Cambridge university Press, 2001).

المناخ بشأن التكليفات وكيفية توزيعها بين الدول، ومقدار المسؤولية عن منع المزيد من الاحترار العالمي الذي يجب أن يُطلب من كل شعوب العالم تحمله.

وفي ضوء ذلك يصبح من الموضوعي أن نبحث عن مبادئ العدالة التي تكون صالحة بشكل مستقل[١٩]. حيث البدء بدراسة التوزيع العادل لتكاليف تغير المناخ التي يتم الاستشهاد بها بانتظام من خلال تحديد التكاليف وفقا للمساهمة التي قدمها كل بلد في زيادة معدلات التغير المناخي ، إذ أن هذه المعدلات هي من الآثار التراكمية للانبعاثات وهي الآثار الجانبية للتصنيع في البلدان الصناعية ، من هنا يجب أن يدفع أولئك الذين لوثوا البيئة، لتنظيف الفوضى التي تسببوا فيها. وبالتالي يُطلب من كل بلد لديه مستويات زائدة من الانبعاثات للفرد أن يخفضها حتى يتم القضاء على الفائض و يتم ذلك من خلال التضحية المتساوية كمبدأ رئيسي، يجب أن يوجه توزيع المسؤوليات في اتفاقية دولية بشأن تغيير المناخ، ولكن ماذا لو تقاعست بعض الدول عن الامتثال، أو الامتثال الجزئي؟ هنا يستوجب الأمر الإنصاف من المجتمعات التي وقعت على الاتفاقية، بحيث يجب أن يفعلوا ما تنص عليه الاتفاقية والتزموا هم به بالضبط.

ويكشف ذلك عن مبدأ المسؤولية التاريخية، حيث يحظى بشعبية بين دعاة المجتمعات النامية ، والذين يبدو واضحا لهم أن العبء الرئيسي للتكيف مع تغير المناخ يجب أن يقع على تلك المجتمعات التي كانت من أكبر البواعث للاحتباس الحراري ، ويواجه ذلك بعض المعضلات، إذ أن الملوثين للانبعاثات التاريخية لغازات الاحتباس الحراري أنفسهم قد غادروا المشهد في الغالب، وهنا يجد الكثير من الناس أنه من الضروري تحميل الناس اليوم مسؤولية ما فعله أسلافهم وبالتالي لا يصح أن نلوم الجيل الحالي على ما فعله أسلافهم.

ويشير النقاد إلى أنه في المجتمعات المتقدمة التي ساهمت تاريخيا بأكبر قدر في الانبعاثات، كان الجناه الفعليون هم الأفراد والشركات المستقلة والشركات العامة وما إلى ذلك، ويصبح السؤال هنا: هل يجب أن نرد على هذه المشكلة من خلال تحميل المسؤولية على الدول، على أساس أن الدول تتحمل المسؤولية عما يحدث داخل حدودها، ولكن هناك بعض الصعوبات في تحديد الدول على أنها تتحمل المسؤولية بهذه الطريقة، ماذا نقول عن الحالات التي تغيرت فيها الأنظمة، أو الحالات التي تم فيها تغيير حدود الدولة؟[٢٠].

---

(1) Doorn, N. (2020). Applying Rawisian approaches to resolve ethical issues: Inventory and setting of a research agenda. Journal of Business Ethics, 91(1), 127-143.

(1) S. Caney, (2006). "Environmental Degradation, reparations, and the moral significance of History," Journal of Social Philosophy 37, 464-82.

ووفقاً للبعض فإنه إذا حملنا الدول مسؤولية تصحيح الأضرار التي سببتها الأجيال السابقة في نفس المنطقة ، فإن تكاليف التصحيح في النهاية يجب أن تقع على عاتق الأشخاص الذين تحكمهم[٢١]. ولكن هل من المعقول أن نطلب من الناس اليوم أن يتحملوا المسؤولية عما فعلته دولهم أو فشلت في القيام به، عن طريق الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إذا لم يكن لهم ولا أسلافهم أي سيطرة على سياسة الدولة؟

إلا أن التفسير الموضوعي يذهب إلى أن الجدل حول المسؤولية التاريخية، في السنوات السابقة، يجب أن يتم بشكل مختلف، إذا لم تكن آثار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المبكرة ضارة بشكل كبير في حد ذاتها، فعندئذ لإسناد المسؤولية إلى الباعثين، نحتاج إلى إظهار أنهم كانوا يتصرفون بشكل غير عادل من خلال حرمان الأجيال اللاحقة من فرصة الانبعاث، بعبارة أخرى، لولاهم، لما كنا نواجه المشاكل التي نواجهها الآن من الاحترار العالمي في المستقبل.

وهنا يجادل المتحدثون باسم البلدان النامية بأنهم لم يساهموا في زيادة معدلات الاحتباس الحراري ، ومع ذلك فلديهم الآن مشكلات ضعف نواتج التصنيع ، و حاجتهم للتكنولوجيا من الدول الصناعية ، وعليه فهم يطالبون فقط بنصيبهم العادل من مورد معين، وهو الغلاف الجوي باعتباره طاقة عالمية محدودة و في ضوء ذلك يمكن مقايضة حاجتهم لإستيراد التكنولوجيا مقابل تضررهم من الاحتباس الحراري.

ويقودنا ذلك لفكرة تخصص تكاليف مكافحة الاحتباس الحراري على أساس المسؤولية التاريخية عن المستويات الحالية لغازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، بحيث يجب على أولئك الذين أطلقوا أكبر قدر من الانبعاثات في الماضي أن يساهموا أكبر مساهمه في علاج آثار التغير المناخي كنوع من العدالة المناخية.

خامساً: نحو نهج منصف لتوزيع مسئوليات تغير المناخ:

في إطار التوصل لاتفاق دولي لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يُنظر إليه على أنه عادل لجميع الأطراف وفعال، كما تنص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية التي وقعتها ١٥٢ دولة في ريو عام ١٩٩٢ على ذلك، يجب على الدول "حماية النظام المناخي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، فإن المهمة الأساسية هي تحديد معنى الإنصاف في هذا السياق، وكيف ينبغي تخصيص هذه المسؤوليات.

والواقع أنه إذا كانت هناك مطالبة من جانب الجماعات اليوم بتكافؤ الفرص كحق من حقوق الانسان فيما يتعلق بعدم التأثر بالتغيرات المناخية فإنه سيتم تخصيص الحقوق في كل مجتمع

(2) Ibid, p.480.

على أساس عدد سكانه[٢٢]. لقد حظي هذا المبدأ بتأييد واسع النطاق في الأدبيات المتعلقة بتغير المناخ إنه مبدأ بسيط، لكن هل المبدأ نفسه سليم؟

ويقودنا ذلك للتساؤل حول كيفية توزيع المسئوليات لمكافحة تغير المناخ، وهل تتم بشكل عادل، وقد تم التوصل إلى أن ذلك لا يتم بشكل عادل، فإنه يصبح المجال ملائماً للبحث عن كيفية توزيع عبء خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بين الدول ، إلى أي مدى يمكن أن يُطلب من كل مجتمع القيام به، نظرا لأن التخفيضات المطلوبة ستكون مكلفة حيث ستفرض التخلي عن النمو الاقتصادي وترشد الاستهلاك الشخصي[٢٣].

وللإجابة عن ذلك يستعرض الباحث ملامح نهج المسئولية العالمية عن حماية التغير المناخي بأسلوب عادل، حيث يستوجب ذلك رسم خط فاصل بين المجتمعات الفقيرة والمجتمعات الغنية. حيث لا ينبغي أن يُطلب من أي مجتمع فقير أن يخفض انبعاثات الغاز، وأن يُسمح له بالفعل بزيادة الانبعاثات حيث أنها ضرورية للنمو الاقتصادي الهادف إلى القضاء على الفقر، لهذا يجب أن نضيف أن الحق في زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يجب أن يكون مصحوبا بإعادة استخدام أنظف تقنية متاحة. لكن المبدأ العام هو أن حتمية القضاء على الفقر قوية لدرجة أنه يمكن أن يبرر بعض الزيادة في الانبعاثات من جانب المجتمعات الفقيرة [٢٤].

من المهم أن نكون واضحين أن ما سيُطلب من المجتمعات المختلفة القيام به بموجب مبدأ التكلفة المتساوية للفرد وفي هذا الصدد فإن هناك بعض الاعتراضات على مبدأ التكلفة المتساوية[٢٥]، إذ سيكون من المستحيل التوصل إلى اتفاق دولي حول قدرة كل مجتمع على تقليل تقليل انبعاثاته ، وقد يكون هذا عقبة عملية في وجه المصلحة الذاتية الوطنية، في الوقت نفسه، تعمل الدول حاليا على وضع خطط محددة التكلفة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لذا فإن التوصل إلى اتفاق بشأن الأهداف باستخدام هذا النهج قد يكون صعبا ولكنه ليس مستحيلا، طالما تم قبول العدالة الأساسية فيه.

ويصبح السؤال الضروري هو إيجاد طريقة عادلة لتوزيع المسؤوليات التي ستوصلنا إلى هذا الموقف النهائي، يجيب مبدأ التكاليف المتساوية على هذا السؤال، فهي لا تفترض أن الوضع

---

(1) M. Grubb, (2021). "Seeking Fair Weather: ethics and the international Debate on climate change", International affairs 71: 463-96, at 463.
(2) Ibid. p. 495.

(٣) راجع تحليل مشابه لدى مؤلف جون رولز التالي:
John Rawls (1972). A Theory of Justice (Oxford University Press), p.303.

(٤) علي أحمد الخطيب (٢٠١٨)، علاقة الفرد بالسلطة في ليبرالية جون رولز، بحث ماجستير اختصاص الفكر السياسي، قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سوريا، إشراف د. هلال علي، ص VII.

الراهن من حيث مستويات الإنبعاثات الحالية هو أمر مقدس إلى حد ما، قد يتطلب من بعض المجتمعات إجراء تخفيضات كبيرة في تلك المستويات، ما نقوله للناس في العالم هو شيء من هذا القبيل: الاحتباس الحراري مشكلة سيكون لها آثار خطيرة للغاية بالنسبة لنا جميعا ما لم تتخذ إجراءات الآن ، والإجراء المطلوب ينطوي على بعض التضحية، ويجب على جميع أولئك الذين يمكنهم المساهمة دون الإضرار بمصالحهم الحيوية أن يفعلوا ذلك على قدم المساواة، سيحتاج البعض إلى فعل أكثر من غيرهم ، لكن التضحية، من حيث الدخل أو الاستهلاك المفقود، يجب أن تكون واحدة للجميع.

بعد كل هذا، قد لا يزال هناك شعور بأنه من العدل إلي حد ما بالنسبة للدول الأغنى أن تقدم أكبر مساهمة في مكافحة الاحتباس الحراري، مثلا تخصيص تكاليف التغيير وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو وفقا لمقياس يأخذ في الاعتبار أيضا درجة عدم المساواة في الدخل داخل كل مجتمع، (الفكرة وراء هذا الاقتراح الأكثر جذرية هو أن بعض التكاليف يجب أن تقع على عاتق الأفراد الأغنياء في المجتمعات الفقيرة).

لا يمكن لأحد أن يعترض بهذه الطريقة على مبدأ التضحية المتساوية كما هو مطبق على المجتمعات غير الفقيرة، ولا يمكن أن يعترض على الفكرة المصاحبة التي تنص على أنه ينبغي السماح للمجتمعات الفقيرة بزيادة انبعاثاتها حيثما يكون هذا غير ضروري لنموهم الاقتصادي[٢٦]،وهذا يعني أننا سنجمع الضرر الذي يلحق بالفئات الضعيفة بسبب آثار الاحترار للانبعاثات الأخيرة ثم تخصص تكاليف التعويض عن هذا الضرر على أساس أن المجتمعات التي كانت من أكثر البلدان المسببة للانبعاثات هي الأكثر مساهمة الآن، سيسمح هذا بتحديد أهداف الانبعاثات المستقبلية بالكامل على أساس مبدأ التضحية المتساوية.

وعلى ذلك فإن التوزيع العادل للمسئوليات لمكافحة تغير المناخ يجب أن يسترشد أساسا بمبدأ التضحية المتساوية[٢٧]، ويصبح من الإنصاف وفقا للاتفاقية، ولكن من المؤسف أنه قد لوحظ أن الامتثال لهذه الاتفاقية غير مكتمل فقد توقع بعد الدول ولكن بعد ذلك يجرون أقدامهم عندما يتعلق الأمر بتطبيق الاتفاقية للأغراض الحالية، ليس من المهم ما إذا كانت دولة معينة توقع أم لا، ما يهم هو أن المسؤوليات قد تم توزيعها بطريقة متفق عليها وعادلة ، كما أعلن بعض المشاركون أنهم سيتعاونون بشروط فقط – أشارت الولايات المتحدة، على سبيل المثال – مؤخرا

(1) E. Posner and C. Sunstein (2022). "Climate change Justice", a working paper available at: http://www.law.uchicago.edu/Lawecon/index.html. (5 Dec. 2022).

(١) في التضحية المتساوية أنظر:
جمال مفرح، نظرية العدالة عند جون رولز، ضمن مجموعة "فلسفة العدالة في عصر العولمة، إعداد وتنسيق بومدين أبو زيد، منشورات الاختلاف، المغرب، ص١٤١.

إلى أنها جاهزة الآن للدخول في اتفاقية دولية ملزمة بشأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولكن فقط إذا فعلت الصين والهند الشيء نفسه، من الجانب الآخر ، صرخت الصين بأنها مستعدة للوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو الحالي، ولكن بشرط أن تتولى الدول المتقدمة زمام المبادرة في خفض انبعاثاتها وأيضا إجراء عمليات نقل التكنولوجيا المتفق عليها للبلدان النامية .

ونعود لفكرة العدالة كإنصاف كما أوردها جون رولز[٢٨]، فهل يجوز لدولة واحدة أن تجعل التزامها بالاتفاق مشروطا بهذه الطريقة؟ لنفكر، إذاً، في حالة الامتثال الجزئي لاتفاق عادل بشأن تغير المناخ ، وهنا يصبح من غير العدل أن نطلب من أحد الأطراف أن يفعل أكثر من نصيبه مما يعتبر مهمة مشتركة، إذا كانت الاتفاقية تستند إلى المشاركة المتساوية في التكاليف، فلا يوجد سبب لتحمل أحد الأطراف تكاليف أكبر لمجرد أن الآخرين يرفضون تحمل نصيبهم العادل، إذا أبدت دولة واحدة أو أكثر استعدادا لتحمل الركود بهذه الطريقة، فإن هذا يخلق حافزا ضارا للدول الأخرى، المتخلفة بالفعل، للقيام بقدر أقل من خلال الامتثال. وقد يحدث استثناء إذا أصبح من الواضح أن العالم يقترب بسرعة من نقطة تحول حاسمة بحيث أنه ما لم يتم إجراء المزيد من التخفيضات في انبعاثات الغاز بسرعة، فإن كارثة بيئية ستقع وتحدث.

وخلاصة ذلك أنه حتى إذا كان الامتثال لشروط اتفاقية عادلة جزئيا فقط، فإن كل طرف يتحمل مسؤولية الامتثال الكامل، النقطة التي يجب ملاحظتها هي أنه بمجرد تحديد طريقة عادلة لتوزيع تكاليف مكافحة تغير المناخ، وقمنا بتحديد ذلك في اتفاقية تحدد أهدافا واضحة يمكن اعلانها للجميع ، فإن هذا يحدث خرقا أخلاقيا في موقف المجتمع، على الرغم من وجود حس نسبي ضعيف.

وتتجلى المسئولية التاريخية للاستعمار في استغلال البشر وموارد الأرض، ومن هنا ينبغي الأخذ في الاعتبار الآثار السابقة والحالية للاستعمار ومخلفاته، في بناء الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والمحلية لمواجهة التغير المناخي، نظراً لأن الاستعمار تاريخياً قد عمل على تهجير مجتمعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي وأسيوي ، وتم الاستيلاء العنيف للموارد الطبيعية، والسيطرة والاستغلال بشكل عشوائي تزامن مع محو الشعوب والثقافات والأقاليم مما يستوجب توسيع نطاق محاسبة الدول على الظلم التاريخي المستمر المناخ، وتقديم التعويضات اللازمة كنوع من المسئولية التاريخية عن ذلك[٢٩].

---

(٢) شيماء عبد العزيز (٢٠١٦)، نظرية العدالة عن جون رولز، دار الرافدين، بيروت، ص٢٣.

(1) CANEY, Simon "Cosmopolitan justice, responsibility and climate change:, Leiden Journal of International Law, volk.18, 2005, pp.747-777.

ويتضمن ذلك بحسب جون رولز، "عدالة تصحيحية"[٣٠]، تؤكد بأن التوزيع العادل للأعباء في مواجهة تغير المناخ، لا يمكن أن يتجاهل الممارسات التي تمت في الماضي، لأنها تتحمل عبئا أخلاقيا وواجب تصحيح الآثار الضارة التي ساهموا فيها[٣١] ، كما يتضمن ذلك – بحسب رؤية جون رولز "عدالة توزيعية"، حيث يعتبر تغير المناخ عامل من عوامل الندرة، إما بشكل مباشر لأنه يحرم الأفراد من السلع البيئية أو بشكل غير مباشر لأن مكافحة الاحتباس الحراري، تتطلب الحد من استخدام موارد الكربون. ويحضر للذهن هنا مبدأ وجوب أن يدفع الملوثون تكاليف التنظيف وضمان عدم تضرر الأشخاص من التغيرات المناخية ، فضلاً عن مطالب العدالة التصحيحية بتثبيت المسؤولية عن الخطأ، وإلقاء عبء التكيف مع تغير المناخ على الدول مع تحميل البلدان المتقدمة، المسؤولية الأخلاقية لتحمل عبئا أكبر في الاستجابة العالمية لتغير المناخ[٣٢].

سادساً: النتائـج :

ورجوعاً لأهداف هذا العمل، فإنه كان إثارة بعض الأفكار حول تبني المسئولية العالمية – من دول العالم – تجاه مواجهة التغير المناخي بأسلوب عادل، وذلك من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني، و كما نعلم أنه يمكن تحقيق هذه النتيجة دون التضحية الكبيرة بأهداف أخرى، لاسيما التنمية الاقتصادية اللازمة للتغلب على الفقر ، لكن الحل يتطلب التنسيق بين الدول الغنية والفقيرة ، وهنا تكمن العقبة الحقيقية، ما لم نتمكن من الاتفاق على طريقة عادلة لتقسيم المسئولية، فلن يكون هناك من يرغب في اتخاذ الخطوات اللازمة، إذ أنه من المفترض أن تكون العدالة موضوعا يفرض نفسه ، لكونه انصافا و اعترافا ، انصاف الدول المُتضررة من آثار الاحتباس الحراري في حين أنها لم تساهم فيه ، و اعترافا من الدول الصناعية الغنية التي استعمرت البلدان الفقيرة فعملت علي قهرها واستغلال مواردها الطبيعية ، وأعاقت نموها علي حساب نموها الاقتصادي والتكنولوجي ، و بالتالي عليها أن تعلن مسئولية أسلافهم التاريخية و تعترف بذلك وتعوض البلدان الفقيرة عن هذا الجُرم و الغُرم التاريخيين ،كنوع من المسئولية لعدالة الانصاف والاعتراف لمواجهة التغيرات المناخية.....

(2) Samuel Scheffler, Distributive Justice (2020). The Basic Structure and the place of Private Law, Oxford Journal of legal Studies, Volume 35, Issue 2, Summer, pages 213-215.

(3) Grasso Marco, Markowitz M. Ezra, (2015). The moral complexity of climate change and the used for a multidisciplinary perspective on climate ethics. Climate Change 130, p.329.

(4) Cripps Elizabeth (2022). What Climate Justice Means and Why we Should Care, Bloomsbury Continuum, p.443.

المراجـــع

١. تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن العلاقة ين تغير المناخ وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، ٢٠٠٩م.

٢. جمال مفرح، نظرية العدالة عند جون رولز، ضمن مجموعة "فلسفة العدالة في عصر العولمة، إعداد وتنسيق بومدين أبو زيد، منشورات الاختلاف، المغرب.

٣. حسام الدين درويش، العدالة بوصفها اعترافا: دراسة مفهومية أولية، مجلة تبين (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، السنة ٢، العدد ١ (صيف ٢٠١٢٢).

٤. زياد مخامرة، الوعي البيئي المفقود والمستقبل الموعود، في: بهجت قرشي، مشرف، التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).

٥. شكراني الحسين، العدالة المناخية.. نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، رؤى استراتيجية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، العدد ١ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

٦. شيماء عبد العزيز (٢٠١٦)، نظرية العدالة عن جون رولز، دار الرافدين، بيروت.

٧. علي أحمد الخطيب (٢٠١٨)، علاقة الفرد بالسلطة في ليبرالية جون رولز، بحث ماجستير اختصاص الفكر السياسي، قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سوريا، إشراف د. هلال علي.

٨. علي عبد القادر علي، ملاحظات استكشافية حول النمو المستهدف والتنمية في الدول العربية، مجلة عمران (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد ١ (صيف ٢٠١٢).

٩. محمد الراعي، تغير المناخ، التأثير والتكيف (المناطق الساحلية) (الفصل الرابع)، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية، تغير المناخ، أثر تغير المناخ على البلدان العربية (بيروت، ٢٠٠٩).

١٠. محمد عبد الفتاح القصاص، الدراسات العلمية لتغيرات المناخية، المجلة العلمية البيئية، ع:١٢، ٢٠٠٧، ص٧٨.

١١. مي جردى و(آخرون)، التدهور البيئي: التحدي لاستدامة الحياة، في: سامر جبور (وآخرون)، الصحة العامة في الوطن العربي، محرر مشارك رُهام يموت، ترجمة البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية – المكتب الاقليمي لشرق المتوسط، مراجعة وتدقيق فؤاد محمد فؤاد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

12. Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption, International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report, International Bar Association, 2014.
13. C. Albin, Justice and Fairness in International negotiation (cambridge: Cambridge university Press, 2001).
14. CANEY, Simon "Cosmopolitan justice, responsibility and climate change:, Leiden Journal of International Law, volk.18, 2005.
15. Cripps Elizabeth (2022). What Climate Justice Means and Why we Should Care, Bloomsbury Continuum.
16. Doorn, N. (2020). Applying Rawisian approaches to resolve ethical issues: Inventory and setting of a research agenda. Journal of Business Ethics, 91(1).
17. E. Posner and C. Sunstein (2022). "Climate change Justice", a working paper available at: http://www.law.uchicago.edu/Lawecon/index.html. (5 Dec. 2022).
18. Environmental Justice Foundation: Protecting Climate Refugees (EJF), 2015.
19. Grasso Marco, Markowitz M. Ezra, (2015). The moral complexity of climate change and the used for a multidisciplinary perspective on climate ethics. Climate Change 130.
20. International Climate Justice Network, Bali Principles of Climate Justice, August 28, 2002.
21. John Rawls (1972). A Theory of Justice (Oxford University Press).
22. Lawrence Susskind, Environmental Diplomacy: Negotiating More Effective Global Agreements (Oxford Oxford University Press, 1994).
23. M. Grubb, (2021). "Seeking Fair Weather: ethics and the international Debate on climate change", International affairs 71: 463-96, at 463.
24. Mary Robinson Foundation climate justice, Principles of Climate justice, p.9. https://www.mrfcj.org/wp-content/uploads/2022/09Principles-of-Climate-Justice.pdf
25. Reynolds, Michael: Achieving Justice and Human Rights in an Fra of Climate Disruption, International Bar Association Climate Change

Justice and Human Rights Task Force Report, 2014, p.2. https://biotech.law.lsu.edu/blog/Climate-Change-Justice-and-Human-Rights-Report-FULL.pdf. (1, October 2022).

26. S. Caney, (2005). "Cosmopolitan Justice, responsibility, and climate change", Leiden Journal of International Law.
27. S. Caney, (2006). "Environmental Degradation, reparations, and the moral significance of History," Journal of Social Philosophy 37.
28. S. Caney, (2019). "Cosmopolitan Justice, rights, and Global Climate Change", Canadian Journal of Law and Jurisprudence.
29. S. Schneider and J. Lane (2022). "Dangers and Thresholds in climate change and the implications for Justice", in fairness in adaptation to climate change, edited by W. Adger, J. Pasavola, S. Huq, and M. Mace (Cambridge: m/T Press).
30. Samuel Scheffler, Distributive Justice (2020). The Basic Structure and the place of Private Law, Oxford Journal of legal Studies, Volume 35, Issue 2, Summer.
31. Sonja Klinsky & Hadi Dowlanttabadi, Conceptualization of justice in climate policy, Climat policy, volume9, 2009-Issue 1.
32. Stem Review, "The Economics of Climate Change". (Wcbarchive nationalarchives.gov.uk). http://mudancasclimatica.cptec.inpe.br/~rmclima/pdfs./destaques/stern review_report_complete.pdf (acessed 3 June 2022).
33. UNEP-LEAP, Climate justice, https://leap.unep.org/knowledge/glossary/climate-justice, 30-12-2022.